

يمكن تعريف تحليل السياسات العامة على أنه عملية تحليل منهجية تركز على دراسة أثر السياسات الحالية (التحليل اللاحق) في خيارات السياسات الجديدة (التحليل المسبق) و بهذا تكون التحليلات السابقة و اللاحقة مكملية لبعضها البعض حيث ان الهدف من تحليل السياسات العامة هو التوصل إلى اختيار السياسات الصحيحة والضرورية لتحقيق التطور والازدهار و هي عملية تتميز بالاستمرارية فهي لا تكون فقط في مراحل معينة من عملية صنع السياسات العامة بل هي في العصر الحديث تتميز بكونها ترافق السياسات في كل مراحلها من خلال تقسيمها إلى عناصر أبسط لفهم التفاصيل الأساسية الخاصة بها بشكل أفضل من أجل تقديم الصياغة المناسبة للمشاكل المطروحة و من ثم صياغة الحلول لهذه المشاكل و ذلك من خلال التركيز على عدة عناصر من بينها الإطار المفاهيمي والوقت المتاح و الأطراف المشاركة والجمهور المستهدف و غيرها . اكتسب موضوع تحليل السياسات العامة أهمية خاصة برزت بشكل ملحوظ عقب وتنامى يف إطار المد ما بعد السلوكي في علم السياسة خاصة في الستينيات من القرن العشرين، وهو ما يعبر عن عمق الأزمة التي هزت أركان ما عرف بدولة الرفاه Walfer State التي أصبحت عاجزة عن مواجهة المشاكل التي كانت تواجهها مثل أزمة الكساد والتضخم و البطالة يمكن تعريف عملية تحليل السياسات العامة بأنها ”العملية التي تساعد عموماً في تحديد ما إذا كانت هناك علاقة حقيقية بين تصميم السياسة العامة محل البحث وبين